مالية الدولة العثمانية

المال قوام الاعمال ولا تقوم مملكة دخلها اقل من نفقاتها . ويجب ان يقدَّم اصلاح مالية الدولة على كل فرع من فروع الحكومة الاَّ ما لزم منها لاصلاح المالية مباشرة كالامن العام والاعمال العمومية التي منها نفع مالي اما ما سوى ذلك من الفروع التي تقتضي ترقيتها زيادة في النفقات من غير زيادة في الدخل كتكثير الجنود وانشاء الاساطيل وبناء المخاصف فيجرى فيها بالتأني على ما تسمح به الحالة المالية

ويراد باصلاح مالية الحكومة تكثير موارد دخلها بتكثير دخل الرعية . وتقليل نفقاتها بالاقتصاد فيها . لا تكثير دخلها بسلب اموال الرعية او ابتزاز جانب كبير منها ولا تقليل نفقاتها بترك ما لا بد منهُ لقيام اعمالها

ولقد كانت كتب التقويم الافرنجية تقدر دخل الحكومة العثمانية السنوي بنحو سبعة عشر مليوناً من الليرات العثمانية وتقدر نفقاتها بما يقارب ذلك فتحمل قلة الايراد على ما كان شائعاً من اختلاس الاموال التي تحصَّل من الاهالي . اما وقد قدرت الايرادات في الميزانية الجديدة باكثر من خمسة وعشرين مليوناً من الليرات والمصروفات بتسعة وعشرين مليوناً فلم تبقَ شبهة في ان الايرادات كانت اكثر مما يذكر في كتب التقويم ولو لم تصل كلها الى الخزينة . ومن رأي وزير المالية العثمانية الحالي ان تقدير الايرادات بخمسة وعشرين مليوناً معتدل جدًّا ويرجح انها ستزيد على ذلك ولا تنقص عنهُ

ويظهر لنا انهُ اذا بلغت ايرادات الحكومة العثمانية خمسة وعشرين مليوناً من الليرات والبلاد خارجة من حالة الخراب فلا يبعد ان تبلغ مضاعف ذلك بعد سنوات قليلة فقد قال وزير المالية ان موارد الايراد العثمانية التي استولى عليها الاوربيون مثل الملح والحرير والتبغ زادت ضعفاً او ضعفين بحسن ادارتهم كما سيجيء . فلا عجب اذا تضاعفت بقية الموارد اذا أُحسنت ادارتها او اذا أُصلحت حال البلاد والعباد . فان ايرادات الدول الكبرى من الجنيهات اكثر من مضاعف عدد سكانها من النفوس كما ترى في هذا الجدول

المملكة	عدد سكانها	ايراداتها	مصروفاتها
روسيا	١٥٠ مليون نفس	٢٦٢ مليون جنيه	٢٧٢ مليون جنيه
فرنسا	٠٣٩ "	٢٥٨ "	١٥٨ "
بريطانيا	٠٤٤ "	١٥٦ "	١٥٢ "

النمسا	٠٤٧ مليون نفس	١٤٧ مليون جنيه	١٤٧ مليون جنيه
المانيا	٠٦٢ »	١٣٨ »	١٣٨ »
ايطاليا	٠٣٤ »	٠٨٦ »	٠٨٤ »

وواضح من ذلك ان كل نفس في فرنسا يدفع اربعة جنيهات في السنة من نفقات الحكومة . وكل نفس في انكلترا يدفع ما يقرب من ذلك وكل نفس في النمسا يدفع اكثر من ثلاثة جنيهات وكل نفس في المانيا وايطاليا يدفع اكثر من جنيهين وكل نفس في روسيا يدفع نحو جنيهين . والبلاد العثمانية ليست اقل خيرات من روسيا وايطاليا والنمسا ولا سكانها اضعف همة من سكان سيبيريا وكلابريا فاذا اصطلحت حكومتهم فاستثمروا خيرات بلادهم لم يتعذر عليهم ان يدفعوا ما يدفعهُ الروسيون والايطاليون لحكومتيهما

واذا غضضنا الطرف عن هذه الممالك الكبيرة والتفتنا الى الممالك الصغيرة التي انفصلت عنا مثل رومانيا واليونان والسرب والبلغار رأينا انهُ يخص النفس منها من نفقات الحكومة نحو جنيهين الى جنيه وربع حسب طول الزمن الذي مرَّ على انفصالها عنا

اسم المملكة	عدد سكانها	ايراداتها	مصروفاتها
رومانيا	٧ ملايين نفس	١٢ مليون جنيه	١٢ مليون جنيه
اليونان	٣ »	٥ ملايين جنيه	٥ ملايين جنيه
السرب	٣ »	٤ »	٤ »
البلغار	٤ »	٥ »	٥ »

فاذا لم نحذُ الا حذوها في اصلاح ادارتنا بلغت ايرادات الحكومة العثمانية من رعاياها وهم نحو ثلاثين مليونًا من النفوس لا اقل من ٣٧ مليونًا من الجنيهات

وغنيٌّ عن البيان ان ايرادات الحكومة اي المال الذي تتقاضاهُ من رعاياها اكثرهُ اجور لرجالها اي اجور الرجال الذين يحفظون الامن والرجال الذين يقضون بين الناس والرجال الذين يعملون سائر الاعمال العمومية التي تقوم الحكومة بعملها كنقل البريد والتلغراف . فهي اجرة عمل يعمل للرعية فعلى كل واحد منها او من سكان البلاد ان يدفع قسطهُ من نفقات الحكومة . هذا هو الاساس الاول الذي تبنى عليهِ جباية الاموال الاميرية على انواعها

ثم ان الناس متساوون في اشخاصهم ولكنهم غير متساوين في ما يملكون فالحكومة تتعب في المحافظة على حياة زيد كما تتعب في المحافظة على حياة عمرو بوجه عام فتستحق منها اجراً واحداً ولكن اذا كان زيد يملك ضياعًا واسعة ربعها الف جنيه في السنة وعمرو يملك ارضًا ضيقة

مدى الثلاثين سنة الاخيرة رأينا ان ايرادات الحكومة لم تزد شيئًا في حين نرى بسرور ممزوج باستعاض زيادة دخل ادارة الديون العمومية زيادة عظيمة فهذا رسم التمغة زاد ٢٠ في المئة والملح مئة في المئة والحرير ٢٠٠ في المئة

فهذا النجاح الذي اصابتهُ الادارات الاجنبية يدل على تأخر حالتنا ولكن لا يمكن القاء تبعة ذلك علينا لانهُ إرث اورثناهُ الحكم الماضي . وبفضل الدستور ستثمر الزراعة الوطنية نماء عظيماً . ثم انهُ توجد ايرادات يجب انقاصها ونفقات يقتضي زيادتها وسترون في السنة القادمة تحقيق هذه الامنية إذ تنقص الضرائب مع ضمان زيادة الدخل . فمستقبلنا هو في حسن استغلال اراضينا ولنا الامل انهُ بمساعدة الحكومة وساعي النواب حين عودتهم الى بلادهم يقدم الماليون على تأليف الشركات المالية لاستثمار الاراضي . واذا دقق النظر في الميزانية ظهر ان ٤ الى ٥ ملايين من دخل الحكومة ليست ناتجة عن ضرائب وان ١٠ الى ١٢ مليونًا من العشرين مليونًا الباقية يؤديها المزارعون

ثم انتقل الخطيب الى الكلام على كل نوع من الايرادات على حدة فقال :

وبركو الاملاك — تعلمون ان تخمين الاملاك الذي جرى منذ ٣٠ سنة لم يكن عادلاً فروعي الاغنياء وجير على الفقراء فان الذين يملكون ما يساوي مئة الف ليرة خمنت املاكهم باربعة آلاف فقط ولا يمكن اصلاح هذا التخمين في مدى شهرين في بلاد واسعة كبلادنا ويصعب ابدال المأمورين في يوم واحد ولكن لا بدَّ من بداية لكل شيء . فعلى ناظر المالية ان يشرع في ذلك دون ان تهوله نفقات العمل . واني اعرف في سلانيك صاحب بنك رأس ماله ١٢ مليونًا وهو لا يدفع سوى ٢٥ ليرة

ضريبة التمتع — ان الاجانب لا يدفعون ضريبة التمتع ولما كانوا يلاقون في هذه البلاد ترحابًا ورعاية فيجب عليهم ان يشاركوا الوطنيين في دفع الضرائب . وانا واثق بانهم لا يبطئون على الحكومة الدستورية بما كانوا يأبون اداءهُ الى الحكومة السابقة . ولي الامل ان توافق الدول على تحصيل الضرائب من تبعتها القاطنة في المملكة العثمانية اذا سئلت ذلك . فهل اهتمت الحكومة بهذا الامر؟ ان مجلس النواب لا يعلم شيئًا من ذلك لان الوزارة لا تطلعهُ على المفاوضات . هذا وان بعض المحلات الاجنبية في الاستانة يربح ٣٠ الف ليرة في السنة ولا يدفع سوى ثمن تذكرة « الاصناف » في حين ان الفلاح في الولايات يدفع اضعاف هذا المبلغ

البدل العسكري — انا تجاه موقفين فالمسيحيون يطلبون ان ينتظموا في الجندية ويبذلوا دماءهم في سبيل الوطن ولا يمكن رد طلبهم . والحكومة تخشى خسارة دخل سنوي من البدل

العسكري قدره مليون و ٦٤٥ الف ليرة فارتأت اللجنة وضع طريقة توفق بين الفريقين

ويستفاد من لوائح نظارة الحربية الاحصائية ان ١٢ في المئة من المبلغ المذكور آنفاً يستوفى من المسلمين الواقعة عليهم القرعة العسكرية فيبقى مبلغ مليون و ٢٠٠ الف ليرة يدفعه غير المسلمين فكيف السبيل لسد هذا النقص؟ فأرى ان يعمل بالطريقة التي يعامل بها المسلمون. وفي علمكم ان الطوائف توزع هذا البدل بطرائق مختلفة فتفرض على كل فرد اداء هذا البدل منذ صغره فلو استدعينا اليوم المسيحيين لحمل السلاح لحق لهم ان يطالبونا بارجاع البدل الذي دفعوه حتى الآن ويجب ان لا يبقى سكان العاصمة معفين من الخدمة العسكرية وهم متمتعون بعدة امتيازات وفيهم كثيرون من الاغنياء فاذا استوفي البدل من الذين تصيبهم القرعة العسكرية ولا يريدون الخدمة اجتمع لدينا مبلغ ٤٠٠ الف ليرة

رسم الحبوب — هو رسم جائر يعادل ١٢ ونصف في المئة من المحصول وليس في الطاقة لسوء الحظ الغاؤه لان هذا الرسم يستوفى منذ ٦٠٠ سنة ولا يمانع المزارعون بدفعه على اننا سنجتهد في انقاصه في السنة المقبلة ٢ ونصف في المئة

المعادن — ان الاجانب يؤكدون ويجب تصديقهم ان ارض بلادنا غنية بالمعادن وقد أصابوا ربحاً في الاماكن التي عدنوها فيجب تسهيل المعاملات في منح الرخص وامتيازات تعدين المعادن ولا فائدة بدون ذلك

الجمارك — ان دخلها يبلغ ٤ ملايين ليرة وزيادة الرسم الجمركي من ٨ الى ١١ في المئة لم تنقص مقدار البضائع الواردة غير ان هذا الرسم لا يصيب التجار بل الاهالي نظراً لسوء تصرف مأموري الجمارك فقد تحقق المسيو كريفورد (مفتش الجمارك الانكليزي) ان المخمنين يخمنون بضائع قيمتها ١٠ ليرات بمئة قرش وذلك ناتج عن قلة راتب المأمور. ففي الميزانية القادمة تزاد رواتب مأموري الجمرك بنية وضع حد لهذه الاختلاسات

رسوم الجمرك على الصادرات — يجب الغاؤها لانها مناقضة لاصول علم الاقتصاد

رسوم الصحة — تستوفى هذه الرسوم في الولايات دون معرفة الحكومة وتستوفى من الاموات ففي بغداد لا يعطون اجازة لدفن الميت قبل دفع ٥٠ غرشاً ولما كان فائض هذه الواردات لا يدفع لخزينة الحكومة فيجب اصلاح هذا الخلل

شركة حصر التبغ — لقد وقع في السابق خلل عظيم في ادارتها انما تبعة ذلك واقعة على اهمال الحكومة وتغافيها وبعد اربع سنوات ينتهي اجل الامتياز فعلى الحكومة ان تدرس منذ الآن كيفية استلامها هذه الادارة ولما كان ليس في وسع الحكومة العثمانية ان تستلم

ريعها مئة جنيه فقط فالعدل يقضي ان يدفع زيد من نفقات الحكومة عشرة اضعاف ما يدفعهُ عمرو من قبيل حفظ هذه الاملاك لان الحكومة تتعب في الاحتفاظ باملاك الاول عشرة اضعاف ما تتعبهُ في الاحتفاظ باملاك الثاني بوجه عام وقس على ذلك سائر الممتلكات

قال ادم سمث واضع علم الاقتصاد السياسي عند الانكليز ان على كل احد ان يدفع للحكومة على نسبة دخلهِ مقابل ما يتمتع بهِ من حماية الحكومة . وهذه هي القاعدة الاولى من قواعدهِ . وعندنا انها مانعة ولكنها غير جامعة لانهُ يجب على المرء ايضاً ان يدفع على املاكهِ التي لا ريع لها لاهمالهِ استثمارها والاَّ طمع بمشتري الاراضي وتركها بوراً الى ان تعمر البلاد حولهُ وترتفع اسعارها بلا تعب ولا مشقة فيكسب من غير ان يشارك غيرهُ في نفقات الحكومة

والقاعدة الثانية من قواعد ادم سمث ان الضريبة التي يدفعها كل انسان يجب ان تكون معلومة مقررة حتى يعرف ما عليهِ . والقاعدة الثالثة ان الضرائب تجبى في اسهل الاوقات لجبايتها وعلى اسهل اسلوب يمكن جمعها بهِ . والرابعة ان ينفق على جباية الضرائب اقل نفقة ممكنة . وهذه القاعدة تمنع الالتزام الذي جرت عليهِ الحكومة العثمانية فظلمت رعاياها لكي يكتسب منهم الملتزمون

وموارد الميزانية العثمانية في تقدير وزير المالية ثمانية كما ترى في الجدول التالي

الاموال المقررة	١٣٣٥٣٩٢٩	ليرة عثمانية
الاموال غير المقررة	٠٤٥٤٧٧١٠	" "
البوسطة والتلغراف ونحوها	٠٣٠٣٢٠٢٧	" "
التذكرة والتتبع	٠١٠٦٤١٤٦	" "
الاعمال العمومية	٠٠٣٢٥٨٠٥	" "
الاملاك الاميرية	٠٠٢٦٥٤٨١	" "
ويركو مصر	٠٠٨٧١٣١٦	" "
ايرادات متنوعة	٠١٦٠٨٥٤٨	" "

ولا بأس بادخال ويركو مصر وان كان يذهب كلهُ ربا للدين معلوم ولا تأخذ الحكومة العثمانية غرشاً منهُ

ولقد عينت لجنة لفحص مواد الميزانية الجديدة فعدَّلتها واختارت جاويد بك مندوب سلانيك (الذي صار ناظراً للمالية بعد ئذٍ) ليرفع تقريرها الى مجلس المبعوثان فوقف في ٢٢ يونيو الماضي وتكلم عن الميزانية كلاماً وقع احسن وقع في النفوس وقد لخصناهُ هنا نقلاً عما

قرأناهُ في جريدة الشمس وجريدة الارز اللبنانية قال : — ان هذا اليوم يستحق ان يخلد في التاريخ العثماني لان هذه هي اوّل مرّة منذ ٦٠٠ سنة تسنى لممثلي الامة الموافقة على استيفاء الضرائب المفروضة على الاهالي وفحص الاثقال الملقاة على عاتق الامة واستعمال سلطتها المطلقة في الشؤون المالية . ان قوّة البلاد الاقتصادية تسمو على كل قوة فالحكم الذي أُلفي كان يتلاعب بهذه القوّة فقسم الامة الى قسمين قسم يأخذ ولا يعطي وقسم يعطي ولا يأخذ وقوامهُ ذلك الشعب المسكين . ولقد آن الوقت لابدال كل ذلك ان الشعب يطلب منا ارجاع حقوقهِ اليهِ وانهاض البلاد من وهدة الخراب والشقاء الى ذروة الرقي فيجب علينا ان نسمع شكاويهُ منذ الآن محاولين معالجتها . واننا نجهل الافكار التي خالجت عقل الوزارة لما بسطت لدينا حالة وارداتنا وبينا كنا نتقد الارقام وندقق فيها كانت اصوات استغاثة الشعب تطن في اذاننا وكنا نسمعهُ يصرخ بنا قائلاً :

« في وقت الحرب نحن الذين نبيع نفوسنا اعلاء لشأن الوطن وتملأ جثثنا ساحات القتال وفي وقت السلم نستمرّ على تضحية نفوسنا ونبقى متعرضين لعوامل الطبيعة كالشمس المصهرة والبرد القارص لكي تثبت الامة وتضمن بقاءها وبينا نحن على وشك ان نجني ثمار اتعابنا ينتصب امامنا الجابي والضابطة »

غير انهُ يطرق آذاننا صوت آخر اشدّ وقعاً وهو نداء الكيان الوطني الذي يجب ضمانهُ ويمنعنا من ان نفعل كما نريد موجباً علينا ضمد جراح الامة من ثقل الضرائب تدريجاً

وعلى الحكومة واجبان آخران احدهما يعود الى ناظر الداخلية الموكول اليهِ ضمان الراحة العمومية والآخر الى ناظر الاشغال العمومية فاذا اتمّ كلاهما واجبهما تتوفر لدى الحكومة الاموال ويتبدل عجز الميزانية بزيادة قدرها ٤ الى ٥ ملايين ليرة اذ لا زراعة ولا استثمار بدون امن ولا رواج للمحصولات بدون طرق مواصلات والاّ رأى الفلاح فائض محصولات ارضهِ باثراً غير انهُ لا اهمية للعجز المالي اذا كانت الميزانية صادقة حاوية كل النفقات والواردات وهي مبنية على دخل الحكومة الحقيقي

ان بعض النظارات عارضت في توحيد الشؤون المالية قصد الاستقلال بانفاق الواردات على هواها كما في العهد المنقضي فهذا امر يتعذر قبولهُ ويدل على قلة ادراك بعض النظار لروح الدستور ولي الوجاه الوطيد ان ناظر المالية يتغلب عليهم بواسطة مجلس النواب . فيجب ان يذكر في الميزانية حتى ثمن احقر مقعد من المقاعد والكراسي كما هو جارٍ في انكلترا حيث يذكرون في الميزانية ثمن فهارس المتاحف التي تباع للزوار . فاذا نظرنا الى مجموع الميزانية في

حصر هذا الصنف فيلزم ان تؤجره الى شركة خاصة بشروط اكثر موافقة . ان الرسوم المعروضة على اصدار التبغ الى مصر والبلقان يبلغ مقدارها ١٨٠ الف ليرة فتحول دون مزاحمة التبغ اليوناني في مصر وقد انقصت اللجنة الرسم الحالي الى نصفه فاذا زادت الكميات الصادرة تلغى هذه الرسوم تماماً

التنباك — ان حصر هذا الصنف قد انقص الكميات المستوردة الى ثلثها وقد كثر تهريبه مع الاسلحة فيجب الاتفاق مع الشركة صاحبة الامتياز بهذا الخصوص

البوسطة والتلفون — يجب ان يترك للحكومة ادارة شؤون البوسطة والتلغراف لاسباب سياسية انما لا يوافق حصر ادارة التلفون بها لان لا علاقة لها بالراحة العمومية ولذا حذفت اللجنة ذكرها من الميزانية لتيقنها عدم اقتدار الحكومة على ضبط هذه الادارة وقد عجزت عنها الحكومة الفرنسوية فيجب منح امتيازها لشركة خاصة

المسكوكات — يجب توحيد سعر المسكوكات وقد عهد الى لجنة مالية اختصاصية لتقطع بهذا الامر

سكة الحجاز — ان شؤونها مختلة فعلى الحكومة ان تلزم استثمارها لشركة خاصة

معمل الغاز — يجب فصله عن الطوبخانة واعطاؤه لشركة خاصة

منتجع هركله — يقتضي الاتفاق عليها مع الشركة الفرنسوية صاحبة الامتياز

املاك الحكومة — يجب بيع كل هذه الاملاك الا الغابات

الديون — ان البنك العثماني مستعد للمساهلة وقد رضي باسقاط الفائدة التي يتناولها

رسوم البحرية — ان الحكومة السابقة الغت رسوم الجرك على البضائع الداخلة برًّا واضافتها الى البضائع التي تدخل بحراً مما عرقل التجارة وحال دون مزاحمة المصنوعات الوطنية للمصنوعات الاجنبية فيجب الغاء هذا الرسم

واتم الخطيب كلامه معتذراً عن عدم تمكن اللجنة من وضع ميزانية احسن من هذه لعدم توفر الوقت وان ناظر المالية لم يتمكن من تقديم تفاصيل الميزانية نظراً لتأخر النظارات عن ارسال برنامج كل نظارة

فوقف ناظر المالية وقال انه يأمل تقديم الميزانية في اول تشرين الثاني وان اعادة الاحصاء والمساحة ستمدان بالموال وافرة على الحكومة وبقدر ما يدخل من الاستانة ثلثمئة الف ليرة اما التمتع فان اللجنة تنظر في تعديل نظامه والحكومة ساعية لدى السفارات على حملها على الموافقة على استيفاء هذا الرسم من الاجانب وهي مهتمة ايضاً بنظام التمتع